



وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري مستقبلا أعضاء الوفد الإعلامي

أشار إلى أن خور عبدالله الممر المائي الوحيد للعراق ولا بد من بحث الموضوع بشكل مشترك دون المساس بسيادة وحقوق الكويت

زيباري للوفد الإعلامي: الكويت اقترحت اللجوء إلى لجنة تحكيم دولية في موضوع ميناء مبارك ونحن نقر بأنه يقع في الأراضي الكويتية لكننا نبحت في تأثيره علينا

بغداد - منى ششتر: أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري حرص بلاده على تعزيز العلاقات مع الكويت في جميع المجالات والتوصل إلى حلول مناسبة للقضايا العالقة بينهما بما يرسخ لعلاقات مستقبلية مثبته وبناءة.

وقال زيباري خلال لقائه الوفد الإعلامي الكويتي الذي يزور بغداد حاليا أن اللجنة الوزارية العليا المشتركة العراقية - الكويتية التي ستجتمع في بغداد امس ستبحث كل القضايا والملفات العالقة بين البلدين الشقيقين.

وأكد التزام العراق بكل التعهدات والالتزامات الدولية المترتبة عليه بما فيها قرارات اللجنة الدولية المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت «وهذا ما نص عليه دستور العراق ووفق نظامه السياسي والإعلامي ليس في مصلحة أي من الطرفين».

وقال أن «هناك أمور وقضايا مفروضة على العراق تحت احكام الفصل السابع من الالتزامات الدولية التي يجب على الحكومة العراقية حلها ولا خيار لنا في ذلك لان القرارات تتعلق بالبلد ولا تتعلق بالحكام».

وأوضح أن ذلك الامر يستوعبه السياسيون والمفكرون لكن لا يستوعبه الشعب العادي الذي يرى ان الظلم واقع عليه دون ذنب ارتكبه وأنه يتحمل نتائج الاعمال العدوانية التي قام بها رئيس النظام البائد صدام حسين مضافا انه لذلك يحتاج الشعب العراقي الى تهئية لإدراك هذه الأمور.

وذكر ان الكويت كانت من اوائل الدول التي وقفت مع العراق الجديد ودعمته فسي كل المحافل العربية والاقليمية والدولية «وهذه حقيقة يجب الإشارة اليها».

وتطرق الى وجود قضايا اشكالية في ليات تنفيذ القرارات الاممية مستذكرا الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة العراقية والديبلوماسية العراقية لتخليص العراق من بعض القرارات المفروضة عليه نتيجة غزو صدام حسين وقواته دولة العراق.

وقال ان العراق كان محكوما بأكثر من 70 قرارا دوليا صادرا عن مجلس الامن تحت احكام الفصل السابع في مسائل اسلحة الدمار الشامل ومسألة نزع السلاح والاسلحة النووية وأثار الغزو والعدوان ومسألة النفط مقابل الغذاء وغيرها مبينا ان جزءا كبيرا من تلك القرارات كان يتعلق بعلاقة العراق مع الاسرة الدولية.

وأفاد ان العراق استطاع في نهاية عام 2010 وبجهود جبارة من حكومته وديبلوماسيته الخارجية وبالتراضي ويتسويات مع أعضاء الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن اسقاط ثلاثة قرارات دولية خلصت البلاد من عشرات القرارات الدولية المفروضة عليه تحت احكام الفصل السابع.

وأوضح زيباري ان ما تبقى الآن هو عدد من القرارات ذات العلاقة بالحالة بين العراق والكويت والتي تتضمن مسألة الحدود والقرارات رقم 833 والاسرى والمفقودين والممتلكات والارشيف والتعويضات.

وذكر ان الخارجية العراقية بذلت جهودا حثيثة ليستعيد العراق مكانته ووضعه ويندمج مع عالمه



هوشيار زيباري مرحبا برئيس التحرير الزميل يوسف خالد يوسف المرزوق

هذا الموضوع وأهميته للكويت والالتزامات المترتبة عليه. وأبدي زيباري استعداد العراق لمزيد من التعاون في الكشف عن هؤلاء في أي مكان أو بقعة في العراق، مضيفا أننا «اثبتنا هذا التعاون سابقا في الكشف عن رفات العشرات منهم».

ودعا الى ضرورة معالجة قضية الارشيف والممتلكات الكويتية بشكل ثنائي بين البلدين «لاسيما ان هذا الموضوع نضعه تحت عنوان البند الانساني في العلاقة بين البلدين وارى أننا سنتوصل الى نتائج أفضل جدا مما لو ربطناه بقرارات مجلس الامن».

وذكر ان العراق التزم بقرارات مجلس الامن الخاصة بدفع ما نسبته 5٪ من عوائد النفط للتعويضات، وان ما تبقى منها هو 17 مليار دولار يرى بعضهم ضرورة استثمارها في العراق ونحن نتقبل كل الأفكار الخاصة بالتعويضات حتى لو تم الطلب بتسديدها».

وقال ان العراق بدأ يستعيد موقعه ومكانته تدريجيا «وان كانت هناك مشكلات سياسية وتوترات وخلافات لكن ميدانا يقوم على ان معالجة تلك الخلافات يكون من خلال الحوار والنقاش والدستور والمؤسسات دون اللجوء الى القوة والسلاح».

وأضاف انه بعد عام 2003 (سقوط المقبور صدام) فإن أي طرف واحد أو حزب واحد لا يستطيع ان يحكم العراق بل لا بد من مشاركة وائتلاف وتعاون ونحتاج الى فترة للتناغم مع حكم الأغلبية والمعارضة وغيرها».

وردا على سؤال عما اذا كانت التجاذبات السياسية لاتزال تعوق قدرة ائتلاف العراق على جيرانه والأشقاء والأصدقاء قال زيباري ان السياسة الخارجية في اي بلد هي انعكاس لوضعه الداخلي فإذا كان الوضع الداخلي قويا فهذا يعنى ان السياسة الخارجية قوية.

وأضاف انه في بعض الأحيان تؤثر السياسة الخارجية على الوضع الداخلي، مشيرا الى مساعي المسؤولين في بلاده لتوظيف الوضع الخارجي لخدمة الوضع الداخلي في عدد من المسائل.

وقال ان العراق ذهب في السابق الى جامعة الدول العربية وطلب عقد مؤتمر للوفساق والمصالحة العراقية، مشيرا الى ما أحدثه المؤتمر من تأثير على الأطراف المتنازعة «حيث كانت تلك المرة الأولى التي يجلس فيها رئيس جمهورية العراق وحكاهم وقيادته مع معارضين متهمين بالقتل اليومي».

وأوضح ان «هذا هو المبدأ الذي طرحناه للمعالجة الوضع في سورية سقف الجامعة العربية ونناقش الحكومة مع المعارضة أفضل السبل للخروج من الأزمة».

وأشار الى زهاب القيادة السياسية العراقية الى السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي، «وجمعنا كل قيادات الشيعية والسنة في مكة في رمضان لإصدار وثيقة مكة».

وقال ان قمة بغداد العربية خلطت بتأييد كل العراقيين رغم خلافاتهم وتوجهاتهم ومواقفهم المسبقة وأدخلت الفرحة الى البيت كل عراقي، مضيفا ان ذلك «مقال على ان الوضع الخارجي يؤثر على الوضع الداخلي».

وذكر ان إحدى أهم مشكلات العراق هي من يمثل الحكومة، مشيرا الى ضرورة التعامل مع المواقف الرسمية والتصريحات الصادرة عن جهات حكومية عراقية وعدم الاعتداد بتصريحات تصدر عن أشخاص غير مسؤولين لديهم توجهات أو أغراض معينة.

وأكد زيباري اتفاق القيادة العراقية مع متطلبات الكويت على ضرورة إزالة آثار العدوان الصدامي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، مبينا ان حل الملفات العالقة بين البلدين الشقيقين يحتاج الى ليات، مبينا ان «لدى العراق رؤية في المساحات المشتركة بين الجانبين وليس من خلال فرض امر معين أو التهرب من الالتزامات».

وقال ان رسالة العراق في اجتماع اللجنة المشتركة اليوم (أمس) ستكون مساعدة الكويت له حتى يأتي اليوم الذي يذهب فيه البلدان معا الى مجلس الامن لإبلاغه بايفاء العراق بالتزاماته تجاه الكويت.

ونفى زيباري ما يثار في شأن طموح العراق للدول كعضو فاعل في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدا ان العراق قريب من دول المجلس جغرافيا واجتماعيا وثقافيا الا انه لم يطلب الانضمام الى منظومة الدول العربية وطلب ولن يطلب ذلك مستقبلا.

وقال ان العراق ودول المجلس «شركاء وربما حلفاء ومتعاونون ولن يطلب ذلك مستقبلا».

وقال ان «هناك قضايا وملفات العالقة بين البلدين الشقيقين التي ستبحث في بغداد امس ستبحث كل القضايا والملفات العالقة بين البلدين الشقيقين».

وأكد التزام العراق بكل التعهدات والالتزامات الدولية المترتبة عليه بما فيها قرارات اللجنة الدولية المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت «وهذا ما نص عليه دستور العراق ووفق نظامه السياسي والإعلامي ليس في مصلحة أي من الطرفين».

وقال أن «هناك أمور وقضايا مفروضة على العراق تحت احكام الفصل السابع من الالتزامات الدولية التي يجب على الحكومة العراقية حلها ولا خيار لنا في ذلك لان القرارات تتعلق بالبلد ولا تتعلق بالحكام».

وأوضح أن ذلك الامر يستوعبه السياسيون والمفكرون لكن لا يستوعبه الشعب العادي الذي يرى ان الظلم واقع عليه دون ذنب ارتكبه وأنه يتحمل نتائج الاعمال العدوانية التي قام بها رئيس النظام البائد صدام حسين مضافا انه لذلك يحتاج الشعب العراقي الى تهئية لإدراك هذه الأمور.

وذكر ان الكويت كانت من اوائل الدول التي وقفت مع العراق الجديد ودعمته فسي كل المحافل العربية والاقليمية والدولية «وهذه حقيقة يجب الإشارة اليها».

وتطرق الى وجود قضايا اشكالية في ليات تنفيذ القرارات الاممية مستذكرا الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة العراقية والديبلوماسية العراقية لتخليص العراق من بعض القرارات المفروضة عليه نتيجة غزو صدام حسين وقواته دولة العراق.

وقال ان العراق كان محكوما بأكثر من 70 قرارا دوليا صادرا عن مجلس الامن تحت احكام الفصل السابع في مسائل اسلحة الدمار الشامل ومسألة نزع السلاح والاسلحة النووية وأثار الغزو والعدوان ومسألة النفط مقابل الغذاء وغيرها مبينا ان جزءا كبيرا من تلك القرارات كان يتعلق بعلاقة العراق مع الاسرة الدولية.

وأفاد ان العراق استطاع في نهاية عام 2010 وبجهود جبارة من حكومته وديبلوماسيته الخارجية وبالتراضي ويتسويات مع أعضاء الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن اسقاط ثلاثة قرارات دولية خلصت البلاد من عشرات القرارات الدولية المفروضة عليه تحت احكام الفصل السابع.

وأوضح زيباري ان ما تبقى الآن هو عدد من القرارات ذات العلاقة بالحالة بين العراق والكويت والتي تتضمن مسألة الحدود والقرارات رقم 833 والاسرى والمفقودين والممتلكات والارشيف والتعويضات.

وذكر ان الخارجية العراقية بذلت جهودا حثيثة ليستعيد العراق مكانته ووضعه ويندمج مع عالمه



جانب من اجتماع زيباري مع الوفد ويبدو السفير علي المؤمن ورئيس التحرير الزميل يوسف خالد يوسف المرزوق ورئيس تحرير «النهار» الزميل عماد بوخمسين

التي ما لا نهاية كما لا يجوز ان تنهم الكويت وشعبها وأميرها بأنهم هم من يعطلون خروج العراق من هذه الاحكام».

وقال ان الامور والقضايا التي سيطرحها اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة «جوهرية وليس فيها مجاملات ولا شكليات» ومنها التزامات العراق بالقرارات الدولية كالقرار 833 والحدود وقضية المزارعين.

وأضاف ان «خور عبدالله» بعد الممر المائي الوحيد الذي تستفيد منه العراق وحرية الملاحة في هذا الممر ضمنها القرار 833 «ويجب البحث في هذا الموضوع بشكل مشترك من دون المساس بسيادة وحقوق الكويت لاسيما ان هناك ارضية وقهاهما مشتركا لتتنفيذ القناعة الملحة».

وذكر ان زيباري ان العراق لا يعترض على انشاء الميناء لاسيما انه لا يضر أراضيها ويتبع سيادتها لكننا نريد ضمانا بالاحكام العراقية الميناء أي ضرر بمصالح العراق او موائنه أو اقتصاده.

وأضاف «ان القيادة الكويتية اقترحت اللجوء الى لجنة تحكيم محايدة للبحث فيما اذا كان الميناء سيلحق ضررا بالجانب العراقي ام لا»، مشددا على ان العراق يؤكد ان الميناء للكويت وعلى اراضيها ويتبع سيادتها «لكن نبحت عن تأثيره علينا».

وشدد على عقد القمة واجتماعاته مع المسؤولين الكويتيين تضمنت حوارات صريحة حول القضايا العالقة بين البلدين الشقيقين وجاءت لتمثل مبادرة وصفحة جديدة من العلاقات الثنائية في اتجاه المعالجة البناءة بعيدا عن الضجيج الإعلامي والكسب السياسي.

وقال «ان هذا الجو لا يزال مستمرا وسيستوج بالاجتماع الوزاري المهم وستبني عليه اكثر للمستقبل، مبينا ان كل القضايا التي تمت دراستها «قابلة للحل والمعالجة ولم تصل اي منها الى طريق مسدود».

وأكد التزام العراق واحترامه حدود الكويت كما جاءت في قرارات مجلس الامن وكذلك التزاماته المالية وغيرها تجاه الكويت.

بيد انه اوضح ان ثمة أمور وقضايا «يمكن الاتفاق عليها ثنائيا لأنه لا يجوز ان يبقى العراق بسببها تحت احكام الفصل السابع

العربي ومحيطه لاسيما ان النظام الجديد جاء الى الوجود بانتخابات واردة شعبية مضيفا ان العراق يسعى الى التفاعل بايجابية مع الدول العربية لاقناعها بان النظام الجديد «هو من يمثل شعب العراق وشرعيته تأتي من كونه خرج من صناديق الاقتراع»، وأضاف ان الشرعية الوطنية العراقية كانت محور نقاشات في العديد من الاجتماعات الوزارية العربية وفي مؤتمرات القمة، مضيفا ان عقد القمة العربية الأخيرة في بغداد في مارس الماضي «بحضور جيد جدا» كان ثمرة لتلك الجهود.

وأشاد بحضور صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد قمة بغداد، ما كان له تأثير كبير شعبيا واقليميا ودوليا، مضيفا ان سمو الامير كان من اوائل القادة العرب الذين وعدوا بتلبية الدعوة الى القمة والمشاركة فيها اذا عقدت في بغداد.

وقال انه على الرغم مما صاحب عقد القمة من تغيير في الموعد وتأخير وتأجيل وتشكك الآخرين في امكانية عقدها فإن موقف صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد لم يتغير، مؤكدا ان هذا الموقف كان ولا يزال موضع تقدير الرئيس العراقي جلال الطالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وأعضاء الحكومة العراقية والشعب العراقي كافة.

وذكر ان زيارة الملكة الى الكويت قبل عقد القمة واجتماعاته مع المسؤولين الكويتيين تضمنت حوارات صريحة حول القضايا العالقة بين البلدين الشقيقين وجاءت لتمثل مبادرة وصفحة جديدة من العلاقات الثنائية في اتجاه المعالجة البناءة بعيدا عن الضجيج الإعلامي والكسب السياسي.

وقال «ان هذا الجو لا يزال مستمرا وسيستوج بالاجتماع الوزاري المهم وستبني عليه اكثر للمستقبل، مبينا ان كل القضايا التي تمت دراستها «قابلة للحل والمعالجة ولم تصل اي منها الى طريق مسدود».

وأكد التزام العراق واحترامه حدود الكويت كما جاءت في قرارات مجلس الامن وكذلك التزاماته المالية وغيرها تجاه الكويت.

بيد انه اوضح ان ثمة أمور وقضايا «يمكن الاتفاق عليها ثنائيا لأنه لا يجوز ان يبقى العراق بسببها تحت احكام الفصل السابع

حضور صاحب السمو كان له تأثير كبير شعبيا واقليميا ودوليا

صلنا في العلاقات الثنائية إلى مرحلة النضج وسنقطف الثمار قريباً

العراق ملتزم بكل التعهدات الدولية والقضايا المفروضة عليه تحت أحكام الفصل السابع بغض النظر عن يحكم البلاد

الشعب العادي يرى أنه ظلم دون ذنب بتحميله نتائج الأعمال العدوانية إلى تهئية لإدراك هذه الأمور

نؤكد التزام العراق واحترامه لحدود الكويت كما جاءت في قرارات مجلس الأمن

تم ولن نطلب الانضمام إلى مجلس التعاون مستعدون لمزيد من التعاون للكشف عن الأسرى والمفقودين الكويتيين في أي مكان بالعراق

نتعامل مع قضية الارشيف والممتلكات الكويتية تحت عنوان «البند الإنساني» في العلاقات الثنائية

سنبحث التعاون مع الكويت حتى يأتي يوم نذهب فيه معا إلى مجلس الامن لإبلاغه بإيفاء العراق جميع التزاماته تجاه الكويت

عقد اجتماع «1+5» في العراق خلال مايو يؤكد استقلالية القرار العراقي ويعكس أنه يمكن أن يكون جسراً بين أميركا وأوروبا